اختتم مناقشاته لتقرير عن واقع ومستقبل قطاع الكهرباء:

مجلس الشورى يقف اليوم أمام مشروع التعديلات الدستورية

صنعاء/سبأ :

يعقد مجلس الشورى اليوم الثلاثاء اجتماعه الثاني عشر من دورة انعقاده السنوية الأولى للعام الحالي 2008 والذي سيقف خلاله أمام مشروع التعديلات الدستورية المحال إلى المجلس من فخامة الأخ الرئيس علي عبد الله صالح ، رئيس الجمهورية .

وكان مجلس الشورى قد استكمل في جلسته التي عقدها امس برئاسة الأخ عبد العزيز عبد الغني رئيس المجلس مناقشة موضوع (قطاع الكهرباء.. الحاضر وتطلعات المستقبل) ، وذلك في ضوء التقرير المقدم من لجنة السلطة المحلية والخدمات بالمجلس ، حيث اثنى الأعضاء خلال مناقشتهم للموضوع على الاهتمام الذي يوليه فخامة رئيس الجمهورية لقطاع الكهرباء والمتمثل في توجيهاته الأخيرة بتخصيص مليار دولار لتطوير وتحديث هذا القطاع.

وأكد أعضاء مجلس الشورى أهمية قطاع الكهرباء كونه يشكل أحد الأسس الضرورية التي تقوم عليها التنمية والاقتصاد ونقطة جذب رئيسية للاستثمارات والمحرك الرئيسي للحياة في أي بلد ،

وانطلقوا من ذلك بالدعوة إلى الإسراع في إيجاد الحلول الضرورية للمشاكل التي يعاني منها قطاع الكهرباء.

وشددت المناقشات بشكل خاص على ضرورة العناية بالكادر البشري وأشادت بدوره في صيانة محطات التوليد القائمة وتحديثها وتطوير أدائها واتخاذ الإجراءات الحاسمة فيما يخص استيفاء مستحقات المؤسسة العامة للكهرباء على المتخلفين عن سداد تلك المستحقات.

وتطرقت المناقشات إلى البدائل المثلى لمصادر توليد الطاقة الكهربائية ومنها الغاز الطبيعي المسال الذي يتميز بكلفته المتدنية وبكونه مصدر نظيف بالنسبة للبيئة ، ودعت إلى تغيير أنظمة استخدام الوقود في المحطات القائمة لإحلال الغاز عوضاً عن الديزل أو اعتماد نظام ثنائي يسمح باستخدام كلا المصدرين مع الاستفادة القصوى من الغاز المصاحب لتحقيق هذه الغاية.

ودعا اعضاء المجلس إلى ايلاء قطاع الكهرباء الاهتمام المطلوب وصياغة رؤية إستراتيجية تنبثق من اجتماع المسئولين والمتخصصين والخبراء بقطاع الطاقة من كل الجهات في ورشة عمل وتستهدف الإحاطة بكافة المشاكل التي يواجهها القطاع واقتراح الحلول المناسبة لها.

ولفت الأعضاء إلى أهمية الكلفة عند النظر إلى قطاع الكهرباء لما لها من تأثير على مختلف الاستثمارات والأنشطة الصناعية والسياحية والخدمية ، والعمل بكل السبل الممكنة لضمان ألا تتحول الطاقة الكهربائية إلى عنصر كابح للتنمية بهذا البلد.

وتحدث أمام المجلس وكيل وزارة الكهرباء والطاقة المهندس أحمد حسن العيني ومدير عام المؤسسة العامة للكهرباء المهندس عبد المؤمن محمد مطهر ووكيل وزارة الكهرباء والطاقة المساعد المهندس عادل ذمران ووكيل وزارة المالية لقطاع حسابات الحكومة الدكتور محمد غالب الأغبري.

حيث اوضح المهندس العيني الجهود المبذولة من وزارة الكهرباء والطاقة لتطوير القطاع ، لافتا إلى ان الخطة الإستراتيجية التي أنجزت العام 2003 من قبل شركة عالمية متخصصة ، جرى تنفيذها على مرحلتين إحداهما تتعلق بقطاع التوليد والنقل والأخرى بمجال التوزيع ولفترة تمتد إلى العام 2025 ، مبينا إنه تم إدراج الخطتين ضمن البرنامج الاستثماري للدولة لكن لم يتم حتى الآن توفير التغطية المالية لإنجازهما ، مشيرا الى الجهود التي تبذل على صعيد صيانة المحطات والنجاح الذي يحرزه المهندسون والفنيون رغم قلة الإمكانيات.

وركز المهندس عبد المؤمن مطهر على الصعوبات التي تواجهها المؤسسة العامة للكهرباء فيما يخص احتياجات المحطات من قطع الغيار ووقود التشغيل ، موضحا إن وحدة التنفيذ تؤدي عملها بشكل جيد ، مؤكدا أن المؤسسة ستشهد تطوراً هيكليا بصدور قانون الكهرباء.

فيما تحدث المهندس عادل ذمران عن الحاجة إلى تطوير الآلية الخاصة بإنجاز مشاريع قطاع الكهرباء بما يجعل من عملية الإعلان عن المشاريع وإنجازها أكثر سهولة ومرونة.

وعبر المسئولون الثلاثة عن تقديرهم لما ورد في تقرير اللجنة المختصة بالمجلس وأكدوا استعداد الوزارة والمؤسسة للأخذ بمجمل التوصيات والملاحظات التي وردت في مناقشات المجلس.

من جانبه أوضح الدكتور محمد غالب الأغبري أوجه الدعم الرأسمالي والجاري الذي تقدم الحكومة ممثلة بوزارة المالية للمؤسسة العامة للكهرباء ، مشيراً إلى أن الدعم يتم عبر مستويات عدة منها تحديد سعر خاص للديزل المباع إلى المؤسسة، وبقيمة مؤجلة السداد، وتخصيص مبلغ دعم شهري يبلغ خمسمائة مليون ريال للمؤسسة، والقيام بتحصيل مديونية الكهرباء على الجهات الرسمية، فضلا عن قيام الحكومة بسداد أقساط القروض الخارجية وفوائدها.

وكشف عن حجم الدعم الذي قدمته الدولة لقطاع الكهرباء والذي قال إنه بلغ أكثر من مائة وثمانية وثلاثين مليار ريال خلال العام الماضي 2007 م وجه بشكل خاص لدعم أسعار المشتقات النفطية.

وقرر المجلس في ختام المناقشات تشكيل لجنة لصياغة التوصيات الخاصة بالموضوع مكونة من لجنة السلطة المحلية والخدمات واللجنتين الاقتصادية والمالية وممثلين عن وزارة الكهرباء والمؤسسة العامة للكهرباء ووزارتي المالية والتخطيط.

وكان المجلس قد استعرض محضر جلسته السابقة وأقره ، وحضر هذه الجلسة من الجانب الحكومي نائب مدير عام المؤسسة العامة للكهرباء ومديرو محطات توليد الطاقة الكهربائية وكذا مديرو العموم ومسئولو المشاريع في الوزارة.

مجلس القضاء الأعلى يوقف خمسة قضاة ويحيلهم إلى المحاسبة

صنعاء/سبأ:

أقر مجلس القضاء الأعلى في اجتماعه الأسبوعي أمس إحالة أربعة قضاة إلى مجلس المحاسبة وإيقافهم عن العمل.

جاء ذلك بعد موافقة المجلس في الاجتماع الذي ترأسه رئيس مجلس القضاء الأعلى رئيس المحكمة العليا القاضي عصام عبدالوهاب السماوي على إقامة الدعوى التأديبية ضدهم بناء على طلب وزير العدل .

كما وافق المجلس على أقامة الدعوى التأديبية ضد احد القضاة، وقرر المجلس محاسبته بنفسه وإيقافه عن العمل .

الى ذلك أنهى مجلس القضاء الأعلى مناقشته لمشروع تعديل بعض مواد قانون المرافعات والتنفيذ المدني، وأقر إحالته إلى وزير العدل لاتخاذ الإجراءات الدستورية بشأنه .

وتهدف مقترحات التعديلات للمشروع إلى الاختصار في إجراءات التقاضي والتسريع بانجاز القضايا المعروضة على المحاكم والحد من التعنت في الخصومات .

وتتضمن هذه المقترحات رفع مبالغ النصاب النهائي للأحكام الابتدائية التي لا يجوز الطعن فيها بالاستئناف, وزيادة مبالغ الكفالات المطلوبة عند تقديم بعض الطعون ومبالغ الغرامات التي تفرض عند رفض الطعن مراعاة لتغير قيمة العملة وكذا إنقاص مدد بعض الطعون ومدد بعض الإجراءات الأخرى واختصار بعض إجراءات الإعلان .

كما اطلع المجلس على التقرير الاحصائي القضائي لعام 1428 المرفوع من وزير العدل .

وكان مجلس القضاء الأعلى قد استعرض في بداية اجتماعه محضره السابق واقره.

لدى اختتام اجتماعات اللجنة التحضيرية لمجلس التنسيق اليمني السعودي

إقرار محضر الاجتماعات والتأكيد على أهمية تطوير التعاون التجاري والصناعي

الاتفاق على تعزيز التعاون في مجال الطاقة الكهربائية والأمن والقضاء

صنعاء / سبأ :

أكدت اللجنة التحضيرية لاجتماعات الدورة الـ 19 لمجلس التنسيق اليمني السعودي في ختام اجتماعها أمس بصنعاء على أهمية تعزيزا لجهود المبذولة لتوسيع وتطوير التعاون القائم والمستقبلي بين البلدين الشقيقين في كافة المجالات.

وأقرت اللجنة في ختام جلسات أعمالها التي استمرت يومين برئاسة وكيل وزارة التخطيط والتعاون الدولي لقطاع التعاون الدولي المهندس هشام شرف عبدالله والقائم بأعمال اللجنة الخاصة بمجلس الوزراء السعودي مستشار الديوان الملكي الشيخ محمد الحديثي.. محضر الاجتماعات المتضمن الموضوعات التي تم الاتفاق عليها لرفعها إلى اجتماعات الدورة الـ 19 لمجلس التنسيق اليمني السعودي.

وتضمن المحضر الاتفاق على تعزيز التعاون الأخوي بين اليمن والسعودية وخصوصا في المجال التنموي من خلال التسريع في التوقيع على مذكرات والاتفاقيات الخاصة بتمويل المشاريع الإنمائية في اليمن التي تم الاتفاق على تخصيص تمويلها من التعهدات السعودية المعلنة في مؤتمر المانحين بلندن والبالغة المليار دولار.

وأكدت اللجنة على أهمية تطوير التعاون في المجالين التجاري والصناعي من خلال استمرار بذل المزيد من الجهود لزيادة حجم المبادلات التجارية بين البلدين واستمرار انعقاد اجتماعات الفريق الفني التجاري اليمني – السعودي لتذليل ما يعترض انسياب السلع بين البلدين من صعوبات ومعوقات وتسهيل الإجراءات في كافة المنافذ الحدودية ،وتبادل المعلومات فيما يخص الصعوبات التي قد تعترض صادرات البلدين والتنسيق الفوري بين جهات الاختصاص ورئيسي الجانبين في الفريق الفني التجاري المشترك.

وشددت اللجنة على ضرورة تعزيز العلاقات المباشرة للقطاع الخاص في البلدين عبر تكثيف تبادل الزيارات للوفود التجارية وإقامة المعارض التجارية والندوات التعريفية للمنتجات وإقامة المؤتمرات، وتفعيل دورمجلس رجال الأعمال اليمني والسعودي لما من شانه خدمة الحركة التجارية بين البلدين وتشجيع رجال الأعمال اليمنيين والسعوديين على إقامة المشاريع الاستثمارية المشتركة.

وأكدت على أهمية الاستفادة من آليات التمويل المتاحة من برنامج الصادرات التابع للصندوق السعودي للتنمية والبنك الإسلامي وتدريب عدد من كوادر وزارة الصناعة والتجارة في المجالات التجارية والصناعية في إطار التعاون بين الوزارتين في كلا البلدين.

وأقرت اللجنة اليمنية السعودية المشتركة توسيع التعاون في أنشطة التقييس وزيادة عدد المتدربين اليمنيين في الهيئة العربية السعودية للمواصفات والمقاييس ، واستمرار التعاون في مجال تدريب الفنيين والمختصين من وزارة الزراعة والري اليمنية في مختبرات ومراكز التطوير بوزارة الزراعة السعودية.

واتفق الجانبان اليمني والسعودي في اللجنة التحضيرية على إعداد الإجراءات العملية لتعزيز التعاون بين اليمن والسعودية في مجال النقل البري والجوي من خلال إيجاد صيغ جديدة للتعاون في المجالات المرتبطة بتسهيل وتنمية وتطوير العمل المشترك في هذا المجال بين البلدين، وكذا اعتماد وثيقة التأمين على المركبات والركاب والبضائع الصادرة من احد البلدين في البلد الآخر ووضع آلية مشتركة لدخول المركبات إلى البلدين.

كما اتفقا على إنشاء مكتب تنسيق في المنافذ يتكون من الجهات المعنية (مكتب مصلحة الجمارك ومكتب وزارة النقل في المنفذ .. وغيرها) لمعالجة الصعوبات والعوائق التي تحد من تنامي وازدياد التجارة البينية للبلدين وتعزيز التعاون في مجال النقل الجوي من خلال فتح الأجواء بين البلدين ، والتوقيع على مذكرة تفاهم لتحرير النقل الجوي بين البلدين.

وخلصت الاجتماعات إلى الاتفاق على تعزيز التعاون في مجالي التعليم الفني والتدريب المهني والتعليم العالي والبحث العلمي من خلال إقرارا لصيغ المتعلقة باستمرار حكومة المملكة العربية السعودية بتقديم (25) منحة دراسية سنوياً لخريجي المعاهد اليمنية التقنية والمهنية للدراسة في الكليات التقنية السعودية في التخصصات التي تحتاجها المعاهد اليمنية والتي سيتم الاتفاق عليها بين الجانبين عبر القنوات الدبلوماسية وكذا تمويل تنظيم دورات تدريبية تخصصية للمدربين اليمنيين في المملكة العربية السعودية لتأهيلهم ورفع مستوى أدائهم وتوسيع رقعة التعاون في مجال التعليم الفني والتدريب المهني بإقامة توأمة بين كليات مجتمع يمنية وكليات تقنية سعودية.

كما اتفق الجانبان على عقد الاجتماع الثاني للجنة الفنية اليمنية – السعودية المشتركة في مجال التعليم الفني والتدريب المهني في المملكة العربية السعودية في موعد يتم الاتفاق عليه بين الجانبين لمتابعة تنفيذ بنود ومواد الاتفاقية الموقعة بين البلدين في يوليو 2003 تنفيذاً لآلية العمل الموقعة في الاجتماع الأول بصنعاء بتاريخ سبتمبر 2005 .

و أقرت اللجنة التحضيرية جملة من الإجراءات الهادفة إلى تعزيز التعاون بين اليمن والسعودية في مجال التعليم العالي والبحث العلمي من خلال تحويل المنح المعتمدة للطلاب اليمنيين للدراسة في كليات المعلمين بالمملكة العربية السعودية إلى وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بالجمهورية اليمنية وزيادة عددها ،وإنشاء جامعة يمنية – سعودية في كل من صنعاء والرياض بناءً على توجيهات ولي العهد السعودي صاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن عبد العزيز أثناء فعاليات الأسبوع العلمي والثقافي اليمني في رحاب الجامعات السعودية فبراير 2007م بإدراج هذا المقترح ضمن جدول أعمال مجلس التنسيق اليمني – السعودي في دورته التاسعة عشرة القادمة .

وناقشت اللجنة مستوى تنفيذ المنح الجامعية والدراسات العليا(150) المخصصة للطلبة والطالبات اليمنيين للدراسة في الجامعات السعودية – والمنح الـ(50) المخصصة للطلبة اليمنيين المغتربين في المملكة للدراسة في الجامعات السعودية, وأقرت تذليل أية صعوبات أن وجدت قد تعيق الاستفادة المثلى من هذه المنح.

كما اتفق الجانبان خلال اجتماعات اللجنة التحضيرية المشتركة على تعزيز وتطوير التعاون بين اليمن والسعودية في المجالين الزراعي والصحي من خلال رفع مستوى تنفيذ التعاون القائم بين البلدين في هذا المجال والتأكيد على أهمية التواصل والتنسيق بين وزارتي الزراعة في البلدين في إطار استمرار تفعيل البرنامج التنفيذي (لاتفاقية التعاون الزراعي) الموقع في 13 نوفمبر 2007م وتنفيذ بنوده خلال عامي 2009 - 2010 .

وأقرت اللجنة التحضيرية معالجة الصعوبات المتعلقة بتنفيذ الاتفاقية المتعلقة بالمنح العلاجية السعودية والبالغة «100» منحة سنويا وتسهيل التحاق متدربين يمنيين بدورات تدريبية قصيرة تعقد في المملكة واستمرار الزيارات للفرق الطبية السعودية المتخصصة بواقع أربع زيارات سنوياً لمعالجة ومتابعة الحالات الطبية المستعصية بالجمهورية اليمنية إلى جانب استكمال مناقشة مشروع مذكرة التفاهم للتعاون الصحي الذي تم التواصل بشأنه بين الوزارتين في وقت سابق.

واتفق الجانبان على تعزيز الإجراءات المتعلقة بتطوير التعاون بين البلدين في المجالين السياحي والبريدي من خلال جملة من الإجراءات العملية من أبرزها الاتفاق على عقد الاجتماع الأول للجنة الفنية اليمنية – السعودية المشتركة لمتابعة تنفيذ ما ورد في اتفاقية التعاون السياحي الموقعة بين البلدين في يوليو 2003 وبرنامجها التنفيذي وذلك لوضع البرنامج الزمني لعامي 2008 - 2009 لتنفيذ بنود البرنامج التنفيذي للتعاون السياحي في مجالات الترويج السياحي ، تنظيم البرامج السياحية ، تبادل المعلومات والتدريب والمؤتمرات إلى جانب الاستفادة من برنامج أتمتة الخدمات البريدية والمطبق في إدارة البريد السعودي ونظام الترميز والتوزيع الالكتروني.

كما تم الاتفاق على القضايا المتعلقة بتعزيز التعاون في مجال الكهرباء والطاقة من خلال تبادل المعلومات حول ترشيد استهلاك الطاقة الكهربائية وإدارة الأحمال ، وتبادل التشريعات الخاصة بكفاءة الطاقة .. وتقييم أوجه الاستفادة من المعلومات المتبادلة بين الجانبين ،والاستفادة من التجربة السعودية في مجال التعريفة المتغيرة وإزاحة الأحمال..ومتابعة التواصل بين الجانبين في مجال تشجيع تأسيس شركات خدمات الطاقة واليات تمويل مشروعات ترشيد الطاقة بهدف التعرف على التقدم في هذا الشأن في كلا البلدين.

واتفق الجانبان على الآليات المقترحة لتعزيز التعاون بين المركز الوطني للمعلومات في الجمهورية اليمنية ومركز المعلومات في المملكة العربية السعودية من خلال التنسيق لتبادل المعلومات بمختلف مجالات وأنشطة التطوير التنموية في البلدين وتبادل الأبحاث والدراسات العلمية والخبرات والاطلاع المتبادل على تجارب الجانبين في مختلف مجالات الأنشطة المعلوماتية.

وأكدت اللجنة على أهمية استمرار تعزيز التعاون بين وزارتي الداخلية في البلدين في إطار تنفيذ اتفاق التعاون الأمني الموقع بجدة في يوليو 1996واستمرار تفعيل الاتفاقيتين النافذتين في مجال مكافحة المخدرات ومجال تنظيم سلطات الحدود، وكذا استمرار تعزيز التعاون القائم بين وزارتي الخارجية في البلدين في إطار تنفيذ مذكرة التفاهم الموقعة بجدة في يونيو 2002م وبرنامجها التنفيذي الموقع بصنعاء يوليو 2003م إلى جانب تفعيل أعمال اللجنة المشتركة القائمة بين الوزارتين وتنظيم دوراتها .

وأقرت اللجنة التحضيرية اليمنية – السعودية المقترحات المقدمة من قبل الحكومة اليمنية والمتضمنة مشاريع البرامج التنفيذية للاتفاقيات الموقعة بين البلدين لدراستها من قبل الجهات السعودية المختصة تمهيداً للتوقيع عليها في الاجتماع القادم لمجلس التنسيق اليمني – السعودي في دورته التاسعة عشرة .

و تضمنت المقترحات اليمنية مشروع برنامج تنفيذي لاتفاقية التعاون القضائي الموقعة بالرياض في نوفمبر 2007م والتي من المقرر مناقشته خلال الزيارة المرتقبة لوزير العدل السعودي الى اليمن،ومشروع برنامج تنفيذي لاتفاقية التعاون في مجال الشباب والرياضة للأعوام 2008 - 2010 م ، إلى جانب مشروع البرنامج التنفيذي للتعاون الإعلامي للأعوام 2008 - 2010م .

كما تضمنت مشروع برنامج تنفيذي للتعاون التربوي والتعليمي للأعوام 2008 - 2010 ومشروع مذكرة تفاهم للتعاون في مجال التأمينات الاجتماعية بين المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية بالمملكة العربية السعودية ومشروع مذكرة تعاون صحي بين وزارة الصحة العامة والسكان ووزارة الصحة العامة بالمملكة، بالإضافة إلى مشروع اتفاقية للتعاون في المجال القانوني بين وزارة الشئون القانونية ووزارة العدل السعودية.

وفي تصريح لـ وكالة الأنباء اليمنية (سبأ) كشف وكيل وزارة التخطيط والتعاون الدولي لقطاع التعاون الدولي المهندس هشام شرف عبدالله أنة تم خلال الاجتماعات الاتفاق على إعداد مشاريع الاتفاقيات المتعلقة بتخصيص مبلغ « 798» مليون وخمسمائة ألف ريال سعودي من المنحة السعودية المقدمة لليمن خلال مؤتمر لندن للمانحين والبالغة مليار دولار وذلك لتمويل مشروع طريق(عمران – صنعاء – عدن)إلى جانب الاتفاق على الإعداد الجاري لقرض سعودي ميسر بمبلغ « 400» مليون ريال سعودي للمساهمة في تمويل ذات المشروع.

وقال :»كما تم الاتفاق إعداد الاتفاقية المتعلقة بالمنحة السعودية البالغة « 187» مليون ريال سعودي لتمويل مشروع الطاقة الخامس» .

وأشار المهندس شرف إلى ان الجانبين اليمني والسعودي في اللجنة التحضيرية أبديا ارتياحهما للخطوات المتخذة سابقا في إطار تكريس المساهمة السعودية البالغة «100» مليون دولار لتنفيذ خط تمويلالصادرات في مجال الكهرباء .

بكلفة مليارين و(845) مليون ريال

محافظة لحج يفتتح ويضع حجر الأساس لـ (23) مشروعاً خدمياً بالمقاطرة

لحج /سبأ :

أفتتح محافظ لحج محسن علي النقيب أمس ووضع حجر الأساس لـ 23 مشروعا بمديرية المقاطرة في قطاعات التربية والتعليم والصحة العامة والسكان والطرقات والمياه بتكلفة مليارين و845 مليون ريال.

حيث افتتح المحافظ 13 مشروعا شملت مشروعي مياه نجد البرد والاشبوط بتكلفة 150 مليون ريال بتمويل من الوحدة التنفيذية لمياه الريف ويستفيد منه عشرة الاف نسمة، ومدرسة الشورى بمنطقة موقز بتكلفة 20 مليون ريال بتمويل من مشروع تطوير التعليم الأساسي ومدرسة الصالح بمنطقة المحطة بتكلفة 16 مليون ريال بتمويل من الأشغال العامة .

كما افتتح المحافظ النقيب ثلاثة فصول أضافية مع المرافق بمدرسة الشهداء منطقة الأكاحل ومدرسة فظرم الصوالحة والوحدة الصحية بمنطقة زقيحة ومدرسة العقرة زريقة والمخبور زريقة ومدرسة الحجاج زريقة بتكلفة 79 مليون ريال بتمويل من المجلس المحلي بالمديرية، بالإضافة إلى إفتتاح مشروع إعادة تأهيل نقيل مصير بمنطقة المصبوب بتكلفة 35 مليون ريال بتمويل من الصندوق الاجتماعي للتنمية ومدرسة الشقات النجيشة بتكلفة 20 مليون ريال بتمويل من الأشغال العامة ومدرسة سيحه زريقة بتكلفة 16 مليون ريال بتمويل من مشروع تطوير التعليم الأساسي.

ووضع محافظ لحج ومعه مدير أمن المحافظة العميد أحمد صالح عمير ومدير عام مديرية المقاطرة والأمين العام للمجلس المحلي بالمديرية ومديرو المكاتب التنفيذية ذات العلاقة بالمحافظة والمديرية حجر الأساس لسبعة مشاريع بتكلفة 296 مليون ريال .

وتشمل تلك المشاريع الوحدة الصحية بمنطقة الحجاج بتكلفة ثمانية ملايين ريال ومدرسة أبو أيوب الأنصاري بمنطقة الاشبوط بتكلفة 24 مليون ريال بتمويل من الصندوق الاجتماعي للتنمية، وإضافة أربعة فصول مع المرافق بمدرسة الاشبوط - الحمراء بتكلفة 24 مليون ريال وحجر أساس لمدرسة النهضة مكونه من أربعة فصول مع المرافق بتكلفة 24 مليون ريال بتمويل من مشروع تطوير التعليم الأساسي.

ووضع النقيب حجر الأساس لمشروع إعادة تأهيل طريق هيجة العبد - التربة بتكلفة مليون ريال بتمويل من المجلس المحلي وثلاثة فصول أضافية مع المرافق لمدرسة الحجاج بتكلفة 18 مليون ريال بتمويل من مشروع تطوير التعليم الأساسي.

كما دشن العمل في كل من مشروع طريق التربة - هيجه العبد - المقاطرة - طورالباحة البالغ طوله 16 كيلو متراً بتكلفة مليار و13 مليون ريال ويربط المحافظة بمحافظة تعز، وطريق المفاليس - طور الباحه البالغ طوله سبعة كيلو مترات بتكلفة مليار ريال بتمويل من وزارة الأشغال العامة والطرق، ومشروع مياه الأشاهية - النجيشة بتكلفة 200 مليون ريال بتمويل من مملكة هولندا والحكومة وسيستفيد منه 8 آلاف نسمة .

إلى ذلك التقي محافظ المحافظة أعضاء المجلس المحلي بالمقاطرة وهيئته الإدارية ومسئولي المكاتب التنفيذية والمشائخ والأعيان والشخصيات الاجتماعية ومنظمات المجتمع المدني بالمديرية.

وناقش اللقاء سير تنفيذ المشاريع والصعوبات التي تواجهها، خاصة مايتعلق بعدم التزام المقاولين بالمواصفات والتصاميم وسرعة الانجاز بالاضافة إلى مناقشة متطلبات واحتياجات المديرية من المشاريع التطويرية والخدمية وخاصة مشاريع الطرقات والمياه والرعاية الاجتماعية والكهرباء والتربية والصحة.

كما جرى مناقشة القضايا والهموم المرتبطة بحياة المواطنين في مجال الأمن والاتصالات والزراعة واستكمال البنية التحتية للمرافق والمكاتب بالمديرية .

واكد المحافظ اهتمام القيادة السياسية والسلطة المحلية بالمحافظة بأوضاع المديريات كافة والمديريات النائية المحرومة ومنها مديرية المقاطرة والتي تمتاز بوعورة طبيعتها الجغرافية.

وأشار إلى أن قيادة المحافظة ستعمل جاهدة مع الحكومة بتوفير واعتماد المشاريع اللازمة وفقا لخططها وبرامجها الاستثمارية لاستكمال بناها التحتية وتوفير الاحتياجات الضرورية من خدمات أساسية واجتماعية ونوه المحافظ النقيب إلى دور المجلس المحلي والمشايخ والشخصيات الاجتماعية والمواطنين بالمديرية في معالجة العديد من القضايا والعراقيل التي تعترض سير تنفيذ بعض المشاريع خصوصا مشاريع الطرقات لما لها من أهمية بالغة في إيصال المشاريع الإنمائية والتطويرية والخدمية إلى مختلف المناطق.